مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الأزمة المالية في العراق، التداعيات والحلول

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الأزمة المالية في العراق، التداعيات والحلول

الندوة الحوارية

عقد مركز "المنبر للدراسات والتنمية المستدامة"، ندوة حوارية تحت عنوان (الأزمة المالية في العراق: التداعيات والحلول)، حضرها نخبة من الأكاديميين والباحثين الذين أثروا الندوة بمداخلاتهم ومقترحاتهم للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

أدار الندوة الباحث الأستاذ إبراهيم العبادي، وحاضر فيها المستشار المالي والاقتصادي في رئاسة الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح، حيث تناول في محاضرته طبيعة الأزمات المالية التي يواجهها العراق، مؤكداً أن الحديث عن الاقتصاد العراقي يتجدد مع كل صدمة نفطية، في إشارة واضحة إلى استمرار اعتماد البلاد على النفط كمورد رئيس للإيرادات، بما يعكس طابع الاقتصاد الريعي وتأثره المباشر بتقلبات الأسواق العالمية، كما أشار إلى أن السياسات المالية في العراق تقوم على قواعد حماية السوق، غير أن هيكل الإنفاق العام يميل بصورة كبيرة نحو النفقات التشغيلية مقابل ضعف الاهتمام بالنفقات الاستثمارية، وهو ما أسهم في إبطاء مسار التنمية الاقتصادية.

ودعا المستشار في ختام الندوة إلى معالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي وضرورة تبني إصلاحات مالية واقتصادية تعزز التنويع الاقتصادي وتدعم التنمية المستدامة.

نعرض فيما يلي أهم ما ورد في الندوة من أفكار ومعالجات ومقترحات.

حديث الاستاذ إبراهيم العبادي

في مستهل الندوة تحدث الأستاذ إبراهيم العبادي عن ابعاد الأزمة المالية الراهنة، قائلاً: هنالك قلق لدى الجمهور من تداعيات الأزمة المالية الحالية. هذه الأزمة ليست

بالأمر الجديد في الحياة الاقتصادية للبلد، فالاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٢١ هو اقتصاد مأزوم يخرج من أزمة ثم يدخل في أخرى، والسبب هو الاقتصاد الريعي والاعتماد على سلعة واحدة.

نحن نستشعر الخطر لكننا لا نخطو خطوة لتلافي الخطر، السياسات الحكومية مبتورة ولا تستشرف الأفق البعيد.

باختصار، نقول أن سبب الأزمة المالية الراهنة هو أن ايرادات الدولة اقل من نفقاتها والريع النفطي لا يوفّر الغطاء المالي الكافي.

هناك قوى ومافيات وجماعات ضغط تمنع الدولة من التأسيس لاقتصاد ناجح. والسؤال المهم الآن هو: كيف نتفادى الأزمة وتداعياتها؟.

محاضرة المستشار مظهر محمد صالح

بعدها تحدث المستشار المالي والخبير الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح في الندوة عن أسباب الأزمة المالية الراهنة وما يراه من مقترحات لتجاوزها.

ونظراً لأهمية ما طرحه الأستاذ مظهر في محاضرته القيّمة نقدم لمتابعي موقع "المنبر" عرضاً موجزاً للأفكار والمقترحات التي وردت في المحاضرة على النحو الآتي:

- عالم الاقتصاد عالم متغير، وبالنسبة للإقتصاد العراقي نحن نلحظ أن هنالك ترابط بين الصدمة النفطية والعجز في الموازنة.

العراق هو من الدول التي تتغلغل فيها الدولة في الاقتصاد، ويُعد الرابع عالميا على هذا الصعيد. وهذا يعني أن القطاع الخاص في العراق عبارة عن سوق رمادية.

الآن توجد صدمة نفطية وارتفاع في مستوى الديون لتمويل العجز.

- منذ العام 2003 بدأ منهج جديد في السياسة المالية للعراق بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإدارة النمو الاقتصادي، حيث انتقلت السياسة المالية إلى سياسة تحتمي من صدمات أسواق الطاقة العالمية.

الدولة العراقية تعطي الأولوية للرواتب ثم المصروفات على حساب التنمية، بحيث أصبح الاستقرار الاجتماعي هو الهدف الأول فيما أصبحت التنمية هدف ثانوي.

بتأثير هذا النهج اصبح هنالك توسّع كبير في التوظيف تحت تأثير ما يمكن تسميته ب"الوهم المالي" أو "الوهم النقدي".

هذا النهج أنتج استقراراً بلا نمو، بمعنى لم تعد التنمية تُحظى بالأولوية..حتى المواطن أصبح يهتم في المقام الأول بالراتب وبالراحة في التسوّق ولا يهتم بالتنمية.

- استطيع أن أقول أن اقتصادنا هو اقتصاد الاستدامة المالية، وحالياً توجد لدينا استدامة مالية، لكن قيد الموازنة أصبحت فيه هشاشة بسبب الوهم المالي.

قيد الموازنة الهش يجعل من نفقات كل وحدة في الدولة أكثر من إيراداتها، بما في ذلك المصارف، ومن دون مسائلة قانونية.

الأزمة المالية الراهنة تكمن في تراجع إيرادات الدولة، وهذا يعني أن الاستدامة المالية أصبحت في خطر.

لدينا ديون كبيرة ، والديّن الخارجي صعب جداً لذا بدأنا الاقتراض من الداخل.

- عندما تكبر الصدمات النفطية سوف نخسر الاستقرار والنمو الاقتصادي، يصبح التضخم بدون نمو، يصبح الاقتصاد راكد ومتضخم وهذه هي حال اقتصادنا اليوم، وعلى الرغم من ذلك تسعى الحكومة لوضع المعالجات المناسبة وطمأنة المواطن العراقي بوجود غطاء مالي يضمن استمرارية دفع الرواتب للموظفين.

- ماذا نعمل؟، وماهي الحلول المُتاحة؟.

هنالك عدة مقترحات للمعالجة، منها تخفيض قيمة الدينار العراقي. لكن هذا وهم مالي سلبي لأنه سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لراتب الموظف.

هنالك خيار رفع الضرائب لكن هذا خيار سيء من وجهة نظري لأن السوق العراقية رمادية، ومعظم نشاطات القطاع الخاص ليست إنتاجية.

- الحل الأنسب من وجهة نظري هو ان يتولى البنك المركزي معالجة الأزمة بإعتباره مؤسسة مستقلة ولديه انفتاح دولي، وهو حامل لنسبة 50% من الديّن الداخلي، وبوسع البنك ان يسهم في تمويل المشاريع المتوقفة وتحويل بعض المشاريع إلى شركات مساهمة، وذلك لأجل تنشيط الاقتصاد وتنويعه والتغطية على الديّن وتخفيض الضغط على الموازنة، بمعنى آخر الانتقال من الاستقرار الاجتماعي إلى التنمية والنمو.

في ذات السياق يمكن تأسيس صندوق ثروة سيادية وتشغيله بشكل صحيح بما يؤمن مستقبل الأجيال القادمة.

وفي كل الأحوال ينبغي أن نعلم أن الجراحة الاقتصادية مؤلمة، ويتطلب نجاحها، قبل كل شيء، إلى ثقة متبادلة بين المواطن والنظام السياسي.

***